وزارة العــدل

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وادمانها

2024-2020

خلاصـة شاملـة

مقدمـــــة:

تقوم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات و إدمانها 2020-2024 على التوازن بين المسؤولية الجماعية و المسؤولية الفردية، مسؤولية الدولة و مسؤولية المجتمع المدني. و كونها تندرج في إطار الترابط و الاستمرارية للمحاور الأربعة ذات الأولوية و المتمثلة في الوقاية بكل أشكالها، العلاج، التقليص من المخاطر، القضاء و محاربة توفر المواد المخدرة، فإنها تخلق و تقترح إطار توجيهي و عملي عام يسمح للفاعلين المعنيين بتطوير حلول ناجعة بشكل جماعي و كذلك تطبيق هذه الحلول بشكل منسق.

تدخل هذه الاستراتيجية كسابقاتها[1] في إطار الاتفاقيات الثلاث للأمم المتحدة حول المخدرات، مع التركيز على الوقاية، ورعاية الأشخاص مع الأخذ بعين النظر الاسهامات الثرية للبحث الأكاديمي.

إنها تهدف تحديدا إلى التطبيق الملموس لأحكام البيان مع الإخلاص قدر المستطاع للغايات والأهداف الواردة فيها.

شكل هذا البيان السياسي وخطة العمل المتمخضة عنه موضوعا لاجتماع رؤساء الدول والحكومات، ووزراء وممثلي دول الأعضاء[2]، لاستعراض تنفيد البيان السياسي وخطة العمل، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز والصعوبات المصادفة في مكافحة مشكلة المخدرات، وذلك بموجب الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، وغيرها من الوثائق.

تؤكد الحكومة الجزائرية وفاءها بالتزاماتها التي تعهدت بها في البيان السياسي لمخطط العمل لسنة 2009، من خلال سياسات مكافحة المخدرات التي تم تنفيذها، ورغبتها في " ترقية، وضع، وإعادة مراجعة أو تعزيز برامج فعالة، شاملة ومدمجة لخفض الطلب والتي تقوم على معطيات علمية وتقترح تدابير مختلفة فيما يخص الوقاية الأولية، التدخل المبكر، العلاج، الرعاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي(....)[3]".

---

[1] المخطط الوطني التوجيهي 2004-2008 والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها 2011-2015

[2] التي اجتمعت بمقر منظمة الأمم المتحدة من 19 الى 21 أفريل 2016-الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة.

[3] Political-Declaration2009_V0984964_F

تسعى التدابير المتخذة إلى التكيف قدر الإمكان مع السياق الوطني : الموقع الجغرافي للبلد وطبيعة ساكنيه حيث أن عدد الشباب (البالغ أقل من 30 سنة) هو عدد هام، السياق الاجتماعي والثقافي لتوفير حلول مناسبة للمكافحة ضد المخدرات والوقاية والتكفل الصحي.

المنهجية المتبعة:

أن تكون هناك رؤية معينة، لا بدّ من فهم ما نطمح إلى الوصول إليه على المدى المتوسط و البعيد و كذلك التحديد الدقيق للأهداف التي يراد تحقيقها.

ما إن تتوضح الرؤية بشكل نهائي، يصبح من الضروري إجراء تشخيص دقيق للواقع و لتحقيق هذا الغرض، أقدم فريق بحثنا على تبني المنهجية التالية:

1.بحث بيبليوغرافي :

دراسات، تحقيقات...إلخ، ولكن أيضا رسائل دكتوراه ودراسات أكاديمية (في الطب وعلم النفس) تتطرق كلها للموضوع، و التي شكلت المرحلة الأولية في عملنا.

2 .تحليل نتائج الأبحاث الإجرائية:

اعتمد وضع هذه الاستراتيجية أيضا على نتائج مثل : تحقيق "ماد-سباد (Med SPAD) " المنجز على مستوى ثانويات مدينة الجزائر، تحقيق حول دراسة الرابط المحتمل بين استهلاك المخدرات و فيروس السيدا(VIH/SIDA)، التحقيق الوبائي الوطني حول انتشار المخدرات في الجزائر (سينياب 2010)، و التحقيق حول المخدرات في الوسط الدراسي (سينياب، 2016)، إضافة إلى هذه التحقيقات نذكر أيضا التقييم الذين شملا الاستراتيجيتين المتبعتين من طرف الديوان والذي انجزه الكراسك (المخطط التوجيهي الوطني (2004-2008) و الاستراتيجية الوطنية 2011-2015).

3.التشخيص وتوصيات التقييمات السابقة:

هذه الاستراتيجية الجديدة هي إذن استمرارية لمخطط (2004-2008) والاستراتيجية

الوطنية (2011-2015) و تقوم على توصيات تقييم هذين المخططين (من طرف الكراسك، سنة 2008 و 2017)، و كذلك التحقيقات الميدانية التي أجريت بإيعاز من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، مثل: "التحقيق الوبائي الوطني والشامل حول انتشار المخدرات في الجزائر 2009-2010" و "التحقيق الميداني حول المخدرات في الوسط المدرسي"، كما أن هناك تحقيقات أخرى لتحيّين المعطيات، مبرمجة على أجندة الديوان تشكل هذه التقييمات العمود الفقري الاستراتيجية.

4 .استشارة أعضاء لجنة التقييم والمتابعة :

رأى فريق بحث الكراسك المكلف بوضع استراتيجية 2020-2024 أنه من الضروري إجراء لقاءات عمل تقوم على دليل الحوارات، مع لجنة التقييم و المتابعة التابعة للديوان و عليه، ثمّ تنظيم عدّة ورشات[4].

غالبية القطاعات[5] شاركت في هذه الأيام التي جمعت بين ممثلي وزارة التكوين و التعليم المهنيين الذين وجهت لهم دعوات من طرف الديوان.

أهداف هذه اللقاءات :

- القيام بحوصلة الأعمال التي قام بها كل قطاع في مجال مكافحة الإدمان،
- قياس درجة المعرفة فيما يتعلق بتقييم استراتيجية 2011-2015،
- تحديد العراقيل التي حالت دون انجاز مخططات العمل،
- تحديد العراقيل المتعلقة بالمبادرات ما بين القطاعية،
- جمع مختلف المقترحات المتعلقة بوضع الاستراتيجية الجديدة 2020-2024
- استشارة خبراء في الميدان،
- استشارة المجتمع المدني،

4 في 9, 10 و 11 جويلية بمقر الديوان مع فريق الكراسك.

5 لم تغب سوى وزارة السياحة، وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الفلاحة.

- المقابلات الجماعية مع المستهلكين

تتضمن الاستراتيجية ثلاثة محاور استراتيجية :

- المحور الأول:التقليص من العرض
- المحور الثاني: تطوير سياسة وقائية، فعالة وهادفة
- المحور الثالث: ضمان رعاية جيّدة (تطبيب، علاج، ما بعد العلاج، التقليص من المخاطر، دعم أسري، إدماج مهني للمدمنين).

بالرغم من أن كل قطاع هو معني بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المحاور الثلاثة، فإنه تمّ الجمع بين المصالح الأمنية والديوان، وزارة الدفاع الوطني، وزارة العدالة، ذلك أن جهودهم جميعا تجتمع حول مكافحة هذه الظاهرة. أما بقية القطاعات فقد تمت معاينتها بشكل منفصل مع الاشارة الى المجهودات المشتركة وأهمية التعاون ما بين القطاعي، حيث تشكل مابين القطاعية رهانا أساسيا في نجاح هذه الاستراتيجية، وليتحقق ذلك، لا بدّ من القيام بـ "أعمال مدمجة" بدلا من الأعمال المشتّتة" (مخطط عمل 2009).

الاستراتيجية الوطنية 2020-2024

هذه الاستراتيجية هي إذن نتيجة هذه المنهجية المتعددة. ومع حملها لشعار الوقاية والتقييم، تواصل الاستراتيجية الوطنية 2020-2024 تحقيق أهدافها المحددّة في المخططات والاستراتيجيات السابقة مثل: التصدي لعرض المخدرات و مكافحة الطلب عليها.

يكمن الهدف الأساسي في تحديد مخطط استراتيجي عابر لمختلف القطاعات وموجه

-مصالح المكافحة والأمن

- قطاعات وزارية

-مجتمع مدني/ جمعيات/ تجمعات

كل سياسة عمومية تتطلب التزام الدولة، ومؤسساتها، وكذلك المجتمع المدني كما أنه على كل استراتيجية تحديد مخطط عملي يقوم بـ:

أ-تحديد الأهداف الدقيقة وبمعايير يمكن قياسها وتقييمها،

ب- تحديد أهداف والعمل على تحقيق النتائج المتوقعة من هذه الأهداف،

ت- تضع الخطوات الضرورية لمتابعة وتقييم الأعمال (مثال: أهدافها، الشريحة المستهدفة، الشركاء، الوسائل...الخ.)

وبغرض الإجابة على هذه المعايير فقط جاء تحرير هذه الاستراتيجية في ثلاثة أجزاء:

- الأول يتعلق بالمقدمة وحوصلة المعارف.
- الثاني يتعلق بالمصالح الأمنية الوطنية (المديرية العامة للأمن الوطني، الجمارك، الدرك الوطني، وزارة الدفاع الوطني، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، وهو يتطرق إلى المحور الاستراتيجي المرتبط بالتصدي لعرض المخدرات، بشكل أساسي، ولكن هذا لا يمنع هذه الهيئات من القيام بدور هام في الوقاية والاعلام.
- الجزء الثالث يتعلق بالقطاعات الوزارية والمجتمع المدني، وهو مخصص للتصدي إلى الطلب، الاستهلاك، العلاج والوقاية.

وقد ورد في كل جزء من الأجزاء الثلاثة التوجيهات الرئيسية، الأهداف، المؤشرات بالنسبة لكل قطاع وبالنسبة لمجموعة من القطاعات.

الجدول الملخص للإجراءات حسب قطاعات مكافحة المخدرات

القطاعات	النتائج المتوقعة	المؤشرات
وزارة العدل **الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها**	تحسين القوانين التشريعية	-عدد القوانين المصادق عليها -القوانين المطبقة -صعوبات تطبيق هذد القوانين (تكوين، متابعة، تقييم)...الخ. -التوافق مع القوانين الدولية
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها **وزارة العدل** **المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، الجمارك**	تحسين القدرات التقنية للمصالح	-النسبة المئوية للمراكز الحدودية المجهزة بوسائل الكشف عن المخدرات -النسبة المئوية للمخابر المجهزة -تقييم الحاجيات المرتبطة بالأجهزة المتخصصة -الصعوبات والاقتراحات
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها **وزارة العدل** **المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، الجمارك**	تكوين الفاعلين الاساسين في مكافحة (من، ومن طرف من، ولأي مدة ؟)	-عدد الدورات التكوينية المنظمة -النسبة المئوية لمستخدمي المصالح المعنية للمكونين كل سنة. -عدد المكَونين المكَوَنين ونسبة الإنجاز مقارنةً بالحاجيات. -الصعوبات المسجلة في كل دورة.
وزارة الدفاع الوطني **الديوان الوطني.....** **وزارة العدل** **المديرية العامة للأمن الوطني** **الدرك الوطني، الجمارك**	وضع ميكانيزمات قانونية لمصادرة الممتلكات المكتسبة من الإتجار بالمخدرات	-عدد التحقيقات القضائية المنجزة -عدد العمليات التفتيشية والزيارات المنزلية -عدد الأشخاص الموقوفين -عدد الممتلكات المكتسبة من الإتجار بالمخدرات والمصادرة -أية مساهمة للمواطنين ؟
المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، الجمارك، حراس السواحل، وزارة الدفاع الوطني	تعزيز الرقابة المرورية وعلى الحدود البرّية والبحرية	-عدد السفن التي يتم تفتيشها -عدد الأشخاص الموقوفين -كمية المخدرات المحتجزة (حسب الصنف) -قيمة الغرامات المحصلة

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها **وزارة الصحة**	برنامج المراقبة والتفتيش المباغت للصيدليات والتطبيق الصارم للقانون	- عدد الصيدليات المراقبة -عدد الصيدليات المخالفة للقوانين -طبيعة المخالفات؟ -التطبيق الصارم للمرسوم التنفيدي رقم 01-285 (استهلاك التبغ الممنوع في الاماكن العمومية) -تطبيق القانون الذي يمنع بيع المشروبات الكحولية للقصر ويمنع تواجدهم في الأماكن التي يباع فيها الكحول (عدد الأماكن المراقبة، والتي توجه لها إنذارات ...الخ).
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها **وزارة العدل** **وزارة الصحة** **المديرية العامة للأمن الوطني** **الدرك الوطني**	وضع برنامج تكويني خاص بتقنيات الكشف عن أنواع المخدرات لفائدة مصالح الأمن، القضاة والأطباء	-عدد مستخدمي الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني -عدد القضاة المكونين -عدد الاطباء الشرعيين المكونين -عدد الاطباء النفسانين المكونين
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وزارة التعليم العالي وزارة الصحة	وضع مقياس في علم الادمان للتكوين الطبي، الشبه طبي والبسيكولوجي	-مقياس تكويني منجز ومدمج في المسار التكويني للأطباء. -مقياس تكويني منجز ومدمج في المسار التكويني التكويني للمختصين في علم النفس -مقياس تكويني منجز ومدمج في المسار التكويني للمرضين وعمال الصحة -مقياس في تكوين المربيين والمستخدمين في حالات الإدمان
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات **اللجنةالتقييم و المتابعة**	تعزيز التنسيق والتعاون بين كل الفاعلين المتدخلين في مكافحة المخدرات	-عدد الاجتماعات التنسيقية المنعقدة -عدد الاجتماعات التنسيقية مع الشركاء الوطنيين -عدد الاجتماعات التنسيقية مع الشركاء الجهويين -النتائج الرئيسية لهذه الاجتماعات (المنشورة) -الاجراءات المتمخضّة عن هذه الاجتماعات
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها **لجنة التقييم والمتابعة** **الكشافة** **الجمعيات** **قدماء الكشافة**	تعزيز الشراكة على المستوى الوطني (المؤسسات، المجتمع المدني، ...)	-عدد الاتفاقيات مع الجمعيات الموجودة -برنامج العمل المسطر مع هذه الجمعيات -خريطة الجمعيات الشريكة في ربوع الوطن -الميزانية الممنوحة لهذه الجمعيات (تمويل المشروع)

		-تقييم اعمال هذه الجمعيات الشريكة -عدد الاتفاقيات الثنائية القطب، المتعددة الأقطاب مع هذه الجمعيات -عدد العمليات المبادر بها بتعاون المواطنين.
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها وزارات الداخلية، التضامن الوطني	اشراك المجتمع المدني القطاع الخاص والبلديات القاعدية	-عدد جمعيات مكافحة المخدرات والإدمان التي تمّ انشاءها -عدد جمعيات مكافحة المخدرات والإدمان الناشطة (كل سنة) -عدد جمعيات مكافحة المخدرات والإدمان الممولة المتابعة، والمقيّمة -عدد جمعيات مكافحة المخدرات والإدمان التي تلقت تكوينا متواصلا
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها وزارة العدل المديرية العامة للأمن لوطني، الدرك الوطني، الجمارك	التحكم في تواريخ استثمار المعلومات والقرارات السريعة	-عدد حالات الحبس، ومدتها -قائمة اماكن صناعة المهلوسات والمخدرات والإدمان المرخصة -مراقبة العملية التجارية -تطور بيع المنتوجات (التقدم) -تقييم ارتفاع استهلاك هذه المنتوجات
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها القطاعات المعنية (وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الدفاع...)	توطيد الشراكات على المستوى الجهوي والدولي	-عدد الندوات الجهوية المنظمة، مع بعض الشركاء والموجهة لجمهور ما وعدد الأشخاص المعنيين ... -عدد اللقاءات الدولية المنظمة مع بعض الشركاء والموجهة لجمهور بعينه وعدد الاشخاص المعنيين اتفاقيات التعاون الثنائية القطب والمتعددة الأقطاب الموقعة. -الحوصلة المنشورة للتوصيات والقرارات الخاصة بهذه اللقاءات سواء كانت وطنية أو دولية. -تقييم تطبيق هذه الحلول -تقييم صعوبات تطبيق هذه الحلول والتوصيات
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها	نقل المعارف والخبرات وبناء قاعدة بيانات	-نموذج قاعدة البيانات -قاعدة البيانات حول المخدرات غير الشرعية -قاعدة البيانات حول المخدرات الشرعية -قاعدة البيانات حول المتاجرين/ كبار التجار -قاعدة البيانات حول المستهلكين والمحتقنين

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها **القطاعات المعنية** **وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة، الجمعيات**	الأولوية للوقاية وللتقييم وللمتابعة	-السهر على تطبيق القانون رقم 04/18 المتعلق بـ الأمر القضائي العلاجي -تفضيل الوقاية من طرف القضاة على تطبيق العقوبات -التعاون الحثيث مع وزارة الصحة للتكفل في أماكن إعادة التأهيل -التعاون بشكل فعال مع الحركة الجمعوية -مضاعفة الومضات الإعلامية -ادماج معلومات حول التبغ، المخدرات والكحول في المواقع الالكترونية المدرسية/ الجامعية -تقييم
الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها **وزارة الشباب و الرياضة** **وزارة الصحة** **الجمعيات**	تبني و تطبيق التوصيات الدولية	-تقييم تطبيق والعمل بالتوصيات الدولية -تقييم صعوبات تطبيق التوصيات الدولية
المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، وزارة الداخلية	طرق الاتصال	-ارسال المعلومات إلى الوصاية (عمودي) ولكن أيضا على المستوى الأفقي (إلى المسيرين المحليّين: البلديات، مراكز العلاج، الجمعيات...إلخ). -القيام بعمل يحسن من صورة المصالح الأمنية لدى المجتمع، حيث يرى هذه الأخيرة بوصفها مصالح قمعية ردعيّة فقط. -تطوير الاعمال الجوارية (المجالس، دعم الأهالي المهمشّة والمتواجدة في وضعيات هشّة...الخ). والعمل بالتشاور مع الخلايا الجوارية، ولجان الأحياء...الخ.

يلخص الجدول التالي أهداف القطاعات مع مؤشرات التقييم

الجدول الحوصلي للمبادرات الخاصة بمكافحة الطلب (الوقاية)		
القطاعات	**الأهداف المعددة**	**معايير التقييم**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	-تكوين وتحسيس الاساتذة و المؤطرين - تشجيع انشاء مخابر البحث حول مختلف جوانب مكافحة المخدرات : الوقاية، التكفل، التشريع... - التعاون المكثف مع قطاع الصحة من أجل التكوين المتواصل للمكونين المختصين... - خلق وإعداد دراسات ماستر تمهينية. - تعزيز الوسائل المادية والبشرية في مراكز الدعم البسيكولوجي الجامعي - مبادرات "الاعلام- التعليم والإتصال (IEC) في الأحياء الجامعية لصالح الطلبة. - انشاء خلايا الإنصات من طرف محترفين مكونين ؛ -خلق فرق للطلبة.(التربية عن طريق النظراء) للتحسيس والتوعية ؛ - التعاون بشكل حثيث مع المصالح الامنية من أجل الكشف عن العرض والحدّ منه.	% الأشخاص المكونين في السنة %لمخابر البحث المنشأة عدد الاتفاقيات / العقود الموقعة عدد مشاريع الماستر المفتوحة عدد التوظيفات عدد الشركات، الأيام الدراسية عدد الخلايا الإنصاتالمنشأة عدد فرق الطلبة المؤسسة عدد الاتفاقياتالموقعة
وزارة الصحة، اصلاح المستشفيات والإسكان	- الحفاظ وتعزيز النشاط المتعدد القطاعات - تعزيز المبادرات التكوينية لصالح المحترفين - مضاعفة عدد مراكز الرعاية مع توفير اليد العاملة المؤهلة في المناطق شبه الحضرية - تطوير أنشطة تحسيسية ووقائية في الأوساط التربوية - تسهيل الإجراءات وتشجيع الدخول إلى مراكز العلاج - الابتكار في طريق الرعاية وتنويع طرق التدخل. - تطوير متابعة الرعاية خاصة بالنسبة للمستهلكين الذين يعيشون في أوضاع هشة أو المنقطعين عن الوسط الأسري. - تشجيع جمعيات أولياء التلاميذ المستهلكين. - مضاعفة عدد اللقاءات - انشاء لشبكات	% الاشخاص الذين تمّ تكوينهم عدد المراكز الجديدة المؤسسة عدد المدارس المعنية بوحدات الكشف والمتابعة -اعادة النظر في القوانين التنظيمية التي تسير المراكز(طرق الولوج إليها). - المناهج الجديدة في التكفلالمدرجة - عدد المراكز المنشأة - عدد الجمعيات
وزارة التربية الوطنية	- تشجيع انشاء جمعيات أولياء التلاميذ - تظاهرات متنوعة للتوعية ضد الآفات الاجتماعية (مسابقات رسم، عروض مسرحية، مسابقات رياضية...) - امضاء اتفاقيات مع المصالح الأمنية والقطاعات الأخرى (الصحة، الحبوس...) - تكوين الأشخاص المتخصصين (علم النفس، مستشاري التوجيه المدرسيين) - تعزيز دور الخلايا الإنصات في المؤسسات المدرسية - تعزيز الانشطة المدرسية والشبه مدرسية	-عدد الجمعيات المنشأة قائمة النشاطات الجمهور المستهدف : العدد / الفئة العمرية عدد الهياكل المعنية عدد الاتفاقيات الممضية عدد التكوينات والأشخاص المعنيين / ولاية برنامج النشاطات السنوية المحددة عدد الاتفاقيات الموقعة (المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني). -خلية واحدة لكل مؤسسة تربوية

وزارة التضامن الوطني، والأسرة وشؤون المرأة	-تعزيز مبادرات الوقاية والتحسيس - تعزيز رعاية الشباب المدمن على مستوى المراكز - تحسين المشاركة الفعلية للخلايا الجوارية، مصالح التدخل الطبي ومصالح التوجيه و المتابعة في الوسط المفتوح .	% الشباب المدمج مهنيا % الشباب المهتم بهم عدد الخلايا النشطة %الأشخاص الذين تعاملوا مع مصالح الطب الاستعجالي الاجتماعي % عدد الشباب المتابعين في السنة الاتفاقيات /العقود الممضية عدد المشاريع الممولة في السنة
	- مابين القطاعية - التشجيع المالي (تمويل المشاريع) للحركة الجمعوية	-
وزارة الشباب والرياضة	-التكفل بالشباب المدمنين من طرف خلايا الإنصات - نداء للمشاريع (الممولة من طرف الولاية ووزارة الشعب والرياضة - التوظيف من أجل دعم فرق المستخدمين المختصين - مابين القطاعية - تشارك الهياكل والفضاءات	عدد الشباب المتكفل به % للنجاح وإعادة الإدماج عدد المشاريع الممولة عدد الأشخاص الموظفين عدد الاتفاقيات المتوقعة عدد المشاريع المشتركة عدد الفضاءات المتشاركة
وزارة الاتصال	-وضع مخطط اتصالي للاستراتيجية - حصص من أجل الإعلام حول استفحال الظاهرة وتأثير الإدمان - تحقيقات تليفزيونية حول الشباب المدمن مع مشاركة المصالح الأمنية والمختصين - تحقيقات تلفزيونية حول مراكز المعالجة من الإدمان مع شهادات حية لمدمنين - تغطية نشاطات الفاعلين الذين يكافحون ضد المخدرات (الدولة أو المجتمع المدني)	منذ بداية 2000 -عدد الحصص - تحليل ردّة الفعل - اقتراحات المستمعين - عدد الومضات الإشهارية حول المخدرات ومخاطرها - عدد الربوورتاجات والحصص التليفزيونية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	-تشجيع وتفضيل العمل الجواري -دمج مقياس في تكوين الأئمة والمرشدات : - تكوين متواصل يسمح لهم بمقاربة مشاكل المخدرات ونصح الأشخاص مباشرة (محيطهم) - التعاون مع القطاعات الأخرى	- عدد الاشخاص المعنيين - عدد الائمة والمرشدات التي يتم تكوينهم - الاتفاقيات / العقود الممضية
وزارة العمل والضمان الاجتماعي	- تنظيم أيام تحسيسية / اعلامية خاصة بالموظفين - اعلام وتحسيس النقابات (المعهد الوطني للشغل)؛ - إعادة النظر في قانون العمل مع التدابير الجديدة مثل تحليل الكشف عن الإدمان (المفتشية العامة للعمل) ؛ - تعزيز قطاع طب العمل بالمختصين	- عدد الأيام -عدد القطاعات المعنية -تقديم مشاريع التعديلات القانونية -عدد المختصين الذين يتم توظيفهم - فتح فروع جديدة
وزارة المالية	- الرفع من أسعار التبغ / الكحول حتى يتم الحصول عليها بشكل أقل	-ارتفاع نسبة أثمان البيع

في مخطط العمل لسنة 2009، تمت الإشارة إلى " توصيات العملية المتعلقة بتخفيض الطلب والإجراءات الملحقة، بما في ذلك الوقاية والعلاج، وكذلك مسائل أخرى متعلقة بالصحة". وفي هذا الإطار نرى أنه لمكافحة الطلب لا بدّ من العمل على ثلاثة مستويات: الإعلام والوقاية (الأولية، الثانوية والثلثية)، العلاج وتخفيض المخاطر.

تكمن الانشغالات الرئيسية للمكافحة من أجل تخفيض الطلب في:

- المخاطر على صحة الفرد كالإدمان مع ما ينتج عنه من عذاب بالنسبة للفرد ومحيطه،

- المخاطر المرتبطة بالإدمان مثل: الأمراض المعديّة في حالة مستهلكي المخدرات باستخدام الحقن، الجرعات الزائدة، تعقيدات الصحة العقلية (العنف، الانحراف، حوادث المرور، الهذيان ...إلخ)، المخاطر الجنسية وفيروس فقدان المناعة المكتسب/ سيدا...إلخ.

خـاتمة :

تعد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها لـ 2020-2024استراتيجية طموحة وعليها أن تستجيب إلى تحديات هامة : الصحة ومعدل العمر، النجاح المدرسي، الإدماج الاجتماعي والمهني، أمن الأشخاص والممتلكات ولكن أيضا العيش أفضل على المستوى الفردي والجماعي.

يفترض تحقيق استراتيجية 2020-2024، تعبئة هامة لغالبية الدوائر الوزارية ولممثليهم على مستوى الولاية مع اشتراك النسيج الجمعوي المحلي، الوطني والدولي. فالمستوى الوطني يحدد التوجهات الكبرى الاستراتيجية، كما يلعب دورا هاما في تضافر السياسات المحلية ودعمها.

في البيان الوزاري المشترك الصادر عن المعاينة التي قامت بها لجنة المخدرات سنة 2014 حول تطبيق البيان السياسي ومخطط العمل لسنة 2009 من قبل الدول الأعضاء، أكدت هذه الأخيرة على "ضرورة إيجاد الميكانيزمات الوطنية للمراقبة ومواصلة تعزيزها، في إطار استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات، تسمح بجمع وتحليل معطيات حول التوجهات

المتواجدة فيما يخص الطلب غير الشرعي على المخدرات، بما في ذلك الفجوات المحتملة والمرتبطة بخدمات المصالح العمومية للصحة، التعليم، والدعم الاجتماعي [6] ...".

وللتنفيذ الأمثل للتدابير والإجراءات الاستراتيجية، من الضروري مواصلة الحوار والشراكة بين مختلف الفاعلين و ذلك على مدار الفترة الممتدة بين 2020-2024. ومن ثمة، يجدر تشكيل لجنة توجيهية لضمان قيام كل الشركاء بأدوارهم و عدم الانحراف عن أهدافهم.

ستتم دعوة الشركاء في كل موعد (كل ستة أشهر على سبيل المثال)، للنقاش حول مخطط الأعمال والعوائق التي تحول دون تحقيقه إذا كانت موجودة، حتى تتم تسويتها ولا تسبب في إعاقة التنفيذ الأمثل للاستراتيجية.

يسمح هذا التنظيم لكل طرف بأداء دوره على أكمل وجه. كما سيتم برمجة العملية التقييمية بمجرد إطلاق الاستراتيجية. وسيتم توكيلها إلى متعامل خارجي، لقياس فعالية السياسة المتبناة في تنفيذها، عبر فترات مختلفة (للسماح بإجراء تعديلات إن لزم الأمر).

[6] لجنة المخدرات – الدورة 57- فينا، 13-21 مارس 2014- البيان الوزاري.